



ملاحظات عامة على كتابة البحوث

والمقالات العلمية

الدكتور شاکر العامري (عضو الهيئة التدريسية بجامعة سمنان)



التمهيد والهدف

لا يخفى على أغلب الطلبة الأعزاء ما تقوم به البحوث العلمية من دور رائد في مجال التقدم العلمي لأي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم. وإنّ البحوث التي تكتب في مجال اللغة العربية في إيران كثيرة، بحمد الله، وتحتل مكانة مرموقة بالنسبة لعامة البحوث التي تتم كتابتها باللغة العربية في أنحاء العالم، لكنّ كثيراً منها، مع الأسف، لا يتمتع بالدقة اللازمة، ويتميّز بضعف الصياغة الذي له أسبابه التي من أهمها عدم اهتمام الطلبة، بشكل عام، وطلبة الدراسات العليا وبعض الأساتذة، بشكل خاص، بالتواصل مع العالم العربي، وهناك أسباب أخرى ليس هذا مجال الخوض فيها. كما أنّ المجال مفتوح للطلبة والأساتذة الأعزاء للإدلاء بأرائهم التي ستفيد الجميع حتماً. هذه بعض الملاحظات التي سجلتها خلال عملي في تنقيح البحوث وتحكيمها أحببت أن يطلع عليها الطلبة الأعزاء لإغناء بحوثهم وتجنبها النواقص والمثالب قدرَ الإمكان:



العنوان

تجب الدقة في اختيار العنوان لتمييز بالشمولية والإيجاز، ويجب ألا يكون عاماً، في الوقت نفسه. فالعنوان العام يُستشفّ منه أنّ الكاتب سوف يسلك منحى وظيفياً سطحياً يكفي بتناول العموميات وجلّ جهده أن يقوم بعرض صورة سطحية عن موضوع البحث دون أن يخوض في التفاصيل، الأمر الذي لا تسعه مقالة واحدة، وهذا مسار يختلف عن المسار العلمي للبحوث الذي يؤكد على ضرورة اكتشاف مجاهيل جديدة، بل هو أقرب إلى الكتب والرسائل الجامعية منه إلى البحوث.



الملخص

كي يكون الملخص صورة مصغرة للبحث تُغني قراءته عن قراءة البحث، يجب أن يحتوي ثلاثة عناصر، هي: طرح الإشكالية، وأهم مفاصل البحث (أي أهم ما تناوله من مباحث)، وأهم النتائج التي توصل لها البحث. ويجب ألا يقل عدد كلمات الملخص (دون حساب الكلمات المفتاحية) عن ١٥٠ ولا يزيد على ٢٥٠ كلمة.



مفاصل البحث والكلمات المفتاحية

أهم عنصر من عناصر الملخص هو مفاصل البحث التي يجسدها العنوان. إضافة لكونها من عناصر الملخص نراها في الكلمات المفتاحية التي يجب أن تعبر عن مفاصل البحث. ولنأخذ مثلاً على ذلك: مفاصل البحث، كما يبدو في مقالة **توظيف الأفعال لدى أحمد عبد المعطي حجازي: دراسة على أساس المنهج التداولي، هي: المنهج التداولي، أحمد عبد المعطي حجازي، توظيف الأفعال. والطريقة هي أن نبدأ من العنوان، شرط أن يكون شاملاً، والعنوان الشامل هو العنوان الذي تتجسد فيه مفاصل البحث.**



الكلمات المفتاحية

هي كلمات يقوم عليها البحث وتُذكر في نهاية الملخص بفاصلة مناسبة عن آخر كلمة فيه. ويجب اختيار كلمات ارتكز عليها البحث بالفعل. وشرط الكلمات المفتاحية أن تكون منسجمة تربط بينها صلوات وعلائق قوية. وهناك فهم خاطئ يعتبر الكلمات المفتاحية كلمات وردت في البحث سواء أتمحور البحث حولها أم لم يتمحور. العدد الأقل للكلمات المفتاحية ثلاث والعدد الأكثر خمس كلمات.



المقدمة

يجب أن تحوي المقدمة ستة عناصر، هي: التمهيد، وأهمية البحث وضرورته، وهدفه، ومنهجه، وسابقته، والأسئلة مع الفرضيات أو دونها، أو خمسة عناصر بعد فصل سابقة البحث. وقد أُثير سؤال حول ضرورة فصل أو عدم فصل عناصر المقدمة عنها في عناوين مستقلة. وأرى الأمر هيناً، والفصل أولى لإبراز تلك العناصر، أو أن نقوم، على الأقل، بكتابة عناوين تلك العناصر بالقلم الأسود الغامق.



العناوين الفرعية

يجب أن تكون العناوين الفرعية دقيقة تمثل مفاصل البحث أو أجزاءه المهمة المتفرقة من أجل تحقيق هدف البحث والتي تؤلف بمجموعها تقسيماً منطقياً للبحث وتقابل أبواب وفصول رسالة جامعية. ويجب أن يكون بين العناوين الفرعية تسلسل منطقي دقيق.



الإحالات

البحث يجب أن يكون بقلم الباحث لا بقلم غيره. والإحالات قسمان: مباشرة وغير مباشرة. الإحالات المباشرة هي كالنص القرآني؛ لا يجوز التلاعب بها، بينما تكون الإحالات غير المباشرة كالحديث القدسي؛ معناه من الله ولفظه من الرسول (ص)، وكذلك الإحالة غير المباشرة معناها من المصدر ولفظها من الباحث. ويجب أن تكون الإحالات أدلة وشواهد على صحة استنتاجاتنا وتحليلاتنا، أو تكون فيها معلومة أو معلومات جديدة تزيد في إغناء البحث، لا أن تكون سياقاً لكلامنا أو بديلاً عنه.



الإحالات

يجب عدم البدء بإحالة بعد العنوان مباشرة، بل يجب توضيح الموضوع أو التمهيد له أولاً. إنَّ بدء الموضوع بإحالة يدلُّ على فقر الكاتب الثقافي وعدم ثقته بنفسه وعدم قدرته على الكتابة وعدم سيطرته على موضوع البحث. كما يجب الحرص على عدم تتابع الإحالات، بل يجب الفصل بينها بفاصلة مناسبة (أي كلام مناسب؛ كأن يكون تعليقاً على الإحالة السابقة أو تمهيداً للإحالة القادمة). وقد يعود سبب تتابع الإحالات إلى عدم اتباع الطريقة الصحيحة في الإحالة واستعمال الإحالات سياقاً للبحث.



الإحالات

ورقم الإحالة يكون بعد النقطة، لأنّ النقطة نهاية كل شيء، ولأنّ الإحالة من الممكن أن تكون أقل أو أكثر من جملة، ولكن ضمن كلام للباحث فيوضع رقم الإحالة بعد الكلام المنقول وخارج أقواس التنصيص وقبل النقطة التي تكون نهاية كل شيء.

كما يجب على الباحثين الالتزام بالأمانة العلمية في الإحالات عامة وفي الإحالات غير المباشرة خاصة، لا أن يقوم الكاتب باقتطاف كلمات من المصدر ورفضها إلى جانب بعضها، فإن لم يستطع فعليه اللجوء للإحالات المباشرة وإلا يُعدّ سارقاً.



الإحالات

وقد يسمّي بعض الباحثين الإحالة اقتباساً انطلاقاً من المعنى اللغوي للاقتباس الذي هو الأخذ، لكنّ هذه التسمية غير صحيحة لسببين: الأول أنّ الإحالة هي أكثر من مجرد أخذ بضعة كلمات أو أسطر من مصدر ما، إذ هي إشارة للقارئ أن يراجع ذلك الموضوع في المصدر ولذلك أثبت العنوان الدقيق والكامل في الهامش (اسم الكاتب وعنوان الكتاب والمجلد والصفحة). والثاني هو خوف الخلط بين المصطلحات، لكون الاقتباس مصطلح بلاغي في الأصل يعني النقل غير المباشر (نقل المعنى دون اللفظ) من نصّ ما، ويقابله التضمين الذي هو نقل حرفي (اللفظ مع معناه) من نصّ ما.



الموازنة بين الآراء والتحليل

يجب ألا يقف الكاتب موقف المتفرّج مما يُطرح من أفكار، بل عليه أن يوازن بينها ويفاضل، ويُدلي بدلوه إن لزم الأمر. والمفروض بالباحث أن يكون تحليله جهداً بذله هو لا أن يكون منقولاً من جهود الآخرين. ويجب الابتعاد عن السطحية في التحليل، إذ يجب النظر للنصوص بعمق والمقابلة بين مختلف الآراء. ويجب ألا يكون الباحث حيادياً في إصدار الأحكام أو ترجيح بعض الآراء، ولكن بموضوعية بعد بيان الأدلة، وإلاّ فإنّه سيكون مجرد عرض للآراء لا أكثر.



النتيجة

يجب أن تكون النتائج جديدة غير مكررة مطروقة في الكتب والبحوث الأخرى. ويجب أن تأتي النتائج من خلال إطار نظري واضح المعالم باعتبارها أجوبة للأسئلة التي طرحها البحث، وقد قام البحث بإثباتها، لا أنه قام بتكرار البديهيات والمسلمات، وعليه، ليس في النتيجة إحالة. وليس في البحث خاتمة، بل إن الخاتمة من خصوصيات الرسائل الجامعية وليس البحوث. وعلى الكاتب عدم الانفراد باستنتاجات يأتي بها دون أدلة مقبولة.



مصادر البحث ومراجعته

كلما كانت المصادر كثيرة ومعروفة موثوق بها كلما كان البحث أكثر غناءً ومقبوليةً. ومن الباحثين من لا يفرّق بين المصادر والمراجع، ومنهم من يفرّق بين المصطلحين معتبراً المصادر أساسية والمراجع ثانوية، لكننا لا نجد من فصل بينهما في تدوين قائمة المصادر والمراجع. والواقع أنّ اللغة قد فرّقت بين المصطلحين مقدمة المصدر على المرجع لأنّ المصدر هو مقدّم كل شيء والمصدر هو منشأ الشيء ومادته التي يتكون منها، أو هو الأصل والمبدأ والأساس والجوهر. أما المرجع فهو كتاب يُرجع إليه للحصول على معلومات، من راجع الكتاب إذا تصفّحه (انظر: المنجد في اللغة العربية المعاصرة).



مصادر البحث ومراجعته

ولا نجد من وضع معياراً عملياً واضحاً للتفريق بين المصادر والمراجع ولم يزيدوا على تقسيم مصادر البحث إلى رئيسية أساسية هي مصادر البحث وأخرى ثانوية فرعية هي مراجعته. والواقع أنّ معيار التفريق يتعلّق بنوعية المعلومات المستقاة من المصادر؛ فإن كانت مهمة لا يمكن الاستغناء عنها كانت الكتب التي أُخذت منها مصادر، وإن كانت قليلة الأهمية كأن تكون تأكيداً لمعلومات مذكورة أو توسّعاً في ناحية من نواحي البحث أو ما شابه ذلك بحيث يمكن الاستغناء عنها دون أن يضر ذلك بأصل البحث فهي مراجع.



المصادر الإنترنتية

يجب الاعتماد على المصادر التخصصية، لا المصادر الإنترنتية العامة، ولكتاب متخصصين وليس لأفراد مجهولين يعبرون عن انطباعاتهم ووجهات نظرهم دون أدلة مقبولة. وليعلم الكاتب العزيز أنّ مناقشته للأفكار المطروحة منطقياً وعقلياً أفضل من الاعتماد على مصدر غير موثوق به. وكلما كان الاعتماد على المصادر الإنترنتية أقل كلما كان أفضل.



الأخطاء الإملائية

تشيع أخطاء إملائية كثيرة في كثير من البحوث، خاصة، عدم كتابة همزة القطع وهمزة إنَّ وأنَّ أو الخلط بين همزتي الوصل والقطع وكتابة الألف واللام. ولكن كيف نتأكد من صحة كتابة الهمزة قطعاً أو وصللاً؟ الجواب هو أن نقوم بمراجعة مواضع كتابة همزة الوصل والقطع. كما أن هناك طريقة، كثيراً ما أتبعها، تتلخّص في إرجاع الكلمة إلى الفعل الماضي ووضع واو قبل الفعل ثم قراءته فإن كان مستساغاً أو منسجماً مع ما تعلمناه من قبل وكان للكلمة معناها الذي لا يلتبس بغيره فيها، وإلاّ نبدل همزته ونعيد القراءة ثم نقرّر.



كتابة في ما (فيا)

نصت كتب الإنشاء على كتابة فيما متصلة دائماً، لكن الحق أن تأتي في الكتابة العربية بصورتين: منفصلة (في ما) و متصلة (فيا). والواقع أنها كثيراً ما تأتي منفصلة مؤلفة من حرف الجرّ (في) و (ما) الموصولة ويندر أن تأتي متصلة بمعنى بينها. وقد رأيت أكثر الكتاب؛ عرباً وغير عرب يكتبونها متصلة. والصحيح أنه يجب فصل في عن ما لأنّ (في) كلمة مستقلة في الكتابة ولا تتصل ب (ما) إلا إذا كانت ما استفهامية فتسقط ألفها تبعاً لذلك. وإن كانت بمعنى بينها فهي متصلة، وإنّ عدم كتابتها منفصلة في الحالة الأولى يؤدّي إلى الخلط بين الاستعمالين.



كتابة إذن

شاهدتُ في عدد من البحوث المنشورة في المجلات العربية أنهم يكتبون إذن بهذا الشكل:
إذاً، متّخذين من قوانين الوقف في القرآن التي تقضي بالوقوف على النون الساكنة المفتوح
ما قبلها ألفاً، أي تبديل النون الساكنة ألفاً في الوقف، نبراساً لهم. والمعروف أنّ رسم
الحروف تابع للقوانين الصوتية، كما فعل كتاب القرآن في الرسم العثماني في كتابة نون
التوكيد الخفيفة التي لحقت الفعل نسفع في قوله تعالى: لَنَسْفَعَنُ بِالْناصِيَةِ، فكتبوها
لنسفعاً بالناصية. وقد سار بعض الباحثين في إيران على هذا التقليد فكتبوا إذن بالألف

المنوّنة إذاً.



كتابة إذن

وبما أنّ هذا القانون هو قانون صوتي فقد كان المفروض أن ينطبق على كافة الحالات المشابهة (الوقوف على كلّ نون ساكنة مفتوح ما قبلها ألفاً، مثلاً: عدنّ - عدا)، لكنّه لم يسر. والواقع أنّ هناك فرقاً بين النون الأصلية التي هي من ضمن الكلمة وغير الأصلية المُزادة على الكلمة كنون التنوين ونون التوكيد الخفيفة. فالقانون ينطبق على الثانية المُزادة دون الأولى الأصلية. وقد جاء في موقع (موضوع) إجمالاً لأقوال اللغويين في المسألة، وقد اخترنا الرأي الأخير للأسباب المذكورة أعلاه وأدناه.

مذاهب اللغويين في كتابة (إذن) و (إذاً)

- كتابتها بالنون (إذن) إذا وُصِلت في الكلام، أي إذا لم يوقف عليها، وبالألف (إذاً) إذا وُقِف عليها.
- كتابتها بالألف (إذاً) عند إهمالها، وبالنون (إذن) عند إعمالها (أي عندما تنصب الفعل المضارع).
- كتابتها بالألف (إذاً) دائماً كما كُتِبَتْ في القرآن الكريم.
- كتابتها بالنون دوماً (إذن)، لأنه من الصعب التفريق بين إعمالها وإهمالها، والتفريق بين (إذاً) و (إذا) الشرطية، ولأنها حرف والحرف لا يدخله التنوين لأنه من خصائص الأسماء.



ملاحظات تكميلية لا غنى عنها

- استخدام مصطلحات جديدة دون توضيح لها هو أمر غير مقبول في البحوث. فإذا تمّ استخدام مصطلحات جديدة فيجب توضيحها.
- يجب استعمال لوحة مفاتيح عربية في كتابة البحوث العربية، كما يجب استخدام الأسلوب العربي في الترقيم.
- تجب الدقة في تشكيل الآيات القرآنية والأبيات الشعرية وذكر معاني المفردات الصعبة وشرح الأبيات في الهامش، بعد ذكر المصدر. وإذا تمّ ذكر وجوه بلاغية في البحث فهي تحتاج إلى إجراء وتوضيح وتحليل وتعليل.
- يجب أن يلتزم الكاتب بموضوع البحث وألاّ يخرج عنه فيستطرد ويخوض في أمور لا علاقة لها بموضوع البحث إلاّ من بعيد.

ملاحظات تكميلية لا غنى عنها

- على الباحث أن يُدقق في الطباعة، فيحرص على عدم ظهور الأخطاء الطباعية وعدم تلاصق الكلمات، خاصة الأسماء المعبّدة والمركبة إضافياً لا مزجياً، نحو: عبد الله.
- اللغة الدارجة، وخاصة لغة الشعر الشعبي، محكية أكثر منها مكتوبة يحتاج ضبطها إلى حركات إعرابية دقيقة، مع الانتباه إلى أنّ همزتي الوصل والقطع نسبيتان تعتمدان على الشاعر، فيمكن له اعتبار همزة وصل ما قطعاً حينما يتعمد الوقف على ما قبلها أو اعتبار القطع وصلاً عندما يصل الكلام دون توقف.
- إذا كانت في البحث جداول فيجب أن يتمّ توضيح آثارها أو النتائج الحاصلة، فدون توضيحات عملية يبقى البحث غامضاً عديم الفائدة .
- دخول الفارسية على خط العربية في عبارات من مثل: منصوباً بدور الحال، أي في موضع الحال، من حيث الاعتداء إلى المجرور، أي التعدي إلى المجرور.



تنوين النصب

شاهدتُ في كثير من الكلمات عدم وضع تنوين النصب على الألف. إنّ عدم وضع التنوين على الألف يؤدي، بعض الأحيان، إلى لبس بين الألف المُزادة على الكلمة المتمكنة المنصوبة والألف الأصلية المقصورة، نحو هيجا، مها، صبا، صفا. وهناك رأيان حول موضع كتابة تنوين النصب: أحدهما يضع التنوين على الألف والآخر على ما قبل الألف. وقد احتج أصحاب الرأي الثاني بأنّ الألف لا يتم رسمها على بعض الحروف كالتاء القصيرة، مثل: رأيتُهُ مرّةً ثانيةً، والهمزة المتطرفة المفتوح ما قبلها، مثل: جعلَ المتقدمَ منها مبتدأً، أو المتطرفة الساكن ما قبلها، مثل: رجاءً. أمّا أنا فأختار الرأي الأول لأنني أعتبر اللغة أصواتاً ملفوظة قبل أن تكون حروفاً مكتوبة. فاللفظ هو الأصل والكتابة فرع عليه، ويجب أن تستجيب له. وبما أنّ الهدف من كتابة التنوين على الألف هو الوقف على الألف فيجب كتابتها عند لفظها، أي الألف، أينما كانت. أما عدم كتابتها على التاء القصيرة فيعود سبب ذلك عدم الوقف عليها، فلا نقف على مرّةً: مرّتا. لكنّ عدم كتابتها بعد الهمزة المتطرفة يُعتبر نقصاً يجب أن تتمّ معالجته. أما إن لم تتمّ المعالجة فالمقصر هو الكتابة وليس اللفظ.



علامات الترقيم

لا يلتزم عدد من الكتّاب، مع الأسف، بالحد الوسط لاستعمال علامات الترقيم كما جاء في الكتب الخاصة بالبحوث والرسائل الجامعية. فبعضهم يُفرط في استعمالها لدرجة أنه يفصل بين المتلازمين بفارزة أو ما شابه، وقد يلحّ في استعمال نوع واحد من العلامات، كالفارزة والفارزة المنقوطة. فيما نرى البعض الآخر لا يستعملها إلا نادراً، جهلاً بها أو تعمّداً في إهمالها. وأرى من الأفضل استعمال فارزتين بدل الشرطتين قبل وبعد الجمل الاعترافية، وهذا أسلوب أتبعه في كتاباتي.

استعمال نقاط الحذف للانصراف عن تامة الكلام

كثيراً ما نشاهد استعمال ثلاث نقاط بدل عبارات من قبيل: وما إلى ذلك، وما شابه ذلك، وغير ذلك، وغيره، وغيرها، ... إلخ. نقاط الحذف الثلاث تُستعمل في النصوص المنقولة بشكل مباشر للدلالة على أننا آثرنا عدم ذكر كلام للمؤلف صَغُرَ أم كَبُرَ، وطال أم قَصُرَ؛ كلمة كان أو عبارة أو جملة أو عدّة جمل. كلّ ذلك يفرضه التزامنا بالأمانة العلمية التي توجب علينا عدم التدخّل في النصّ المنقول إلاّ من خلال علامات توضّح ذلك، كاستعمال علامة الحذف، وهي ثلاث نقاط، أو استعمال علامة الإضافة، وهي قوسان معقوفتان.



ملاحظات تكميلية لا غنى عنها

- يجب ألا يقف الكاتب موقف المتفرّج مما يُطرح من أفكار، بل عليه أن يوازن بينها ويفاضل، ويُدلي بدلوه إن لزم الأمر.
- يجب عدم البدء بإحالة بعد العنوان مباشرة، بل يجب توضيح الموضوع أو التمهيد له أولاً. إن بدء الموضوع بإحالة يدلّ على فقر الكاتب الثقافي وعدم ثقته بنفسه وعدم قدرته على الكتابة وعدم سيطرته على موضوع البحث. كما يجب الحرص على عدم تتابع الإحالات، بل يجب الفصل بينها. وقد يعود سبب تتابع الإحالات إلى عدم اتباع الطريقة الصحيحة في الإحالة.



ملاحظات تكميلية لا غنى عنها

- الخطأ في استعمال حروف الجر. (يسأله، وليس يسأل منه، بينما يستفسر منه وليس يستفسره)
- عدم كتابة ما يعادل التواريخ الهجرية الشمسية من التاريخ الميلادي.
- لا حاجة للأرقام في العناوين الفرعية، وتُستعمل الأرقام للتعداد أو التفرع من أصل متعدد.
- المفروض أن يكون تحليل الباحث جهداً بذله هو لا أن يكون منقولاً.
- يجب على الباحثين الالتزام بالأمانة العلمية في الإحالات غير المباشرة.